

تحرك عاجل

ناشطة قيد السجن تتلقى حكماً آخر بالسجن

في 22 مايو/أيار صدر حكم بالسجن ثلاثة أشهر أخرى على سجينه الرأي زينب الخواجة الناشطة البحرينية. وكانت محكمة ابتدائية في العاصمة المنامة أصدرت في 22 مايو/أيار حكماً على زينب الخواجة بالسجن ثلاثة شهور ودفع كفالة مالية مقدارها 100 دينار بحريني (265 دولاراً أمريكيّاً)، كما حكمت على زميلتها الناشطة **معصومة سيد شرف** بالسجن ستة شهور وكفالة مالية 200 دينار بحريني. وأدانت الناشطتان في عدد من التهم: "التجمهر غير القانوني"، و"التحريض على كراهية النظام" وتهمة ثالثة تتعلق بتهكمهما المزعوم على ضباط الشرطة أثناء القبض عليهما في ديسمبر/كانون الأول 2011. وقد أودعت زينب الخواجة معتقلة للنساء في مدينة عيسى، ولكنها حرمت من الزيارات العائلية ومن لقاء المحامين لرفضها ارتداء الزي الخاص بالسجن. أما معصومة سيد شرف فهي غير مسجونة حالياً.

وتقضي زينب الخواجة حالياً عدة أحكام بالسجن لفترات قصيرة فيما لا يقل عن أربعة قضایا، و من غير المتوقع أن يطلق سراحها قبل منتصف ديسمبر/كانون الأول 2013. وهذا الحكم وغيرها من الأحكام الصادرة ضدها من محاكم الجنح الابتدائية أحكام نهائية لأنها رفضت أن تقدم باستئناف للمحاكم العليا لاعتقادها بأن القضاء البحريني تسسيطر عليه الحكومة. كما أنها رفضت أيضاً دفع الكفالات المالية. وهي تقاطع جلسات المحاكمة وترفض المثول أمام المدعي العام. وقد أخبر محاميها محكمة النقض بهذه الحقائق، راجياً أن تعيد النظر في الأدلة. لكن المحكمة لم تستجب لرجائه. وحكمت عليها محكمة استئناف المنامة بالسجن ثلاثة شهور في 28 فبراير/شباط 2013، بتهمة "التعدي على أحد الضباط" في مستشفى عسكري، معارضة بذلك حكم المحكمة الأقل درجة التي قضت بتبرئتها في 2 مايو/أيار 2012: وكان المدعي العام قد استأنف ضد الحكم ببراءتها. في 27 فبراير/شباط، أقرت محكمة الاستئناف حكماً بسجنتها شهرین "لإتلافها ممتلكات حكومية"، لأنها مزقت صورة لملك البحرين بينما كانت معتقلة في مايو/أيار 2012. كما أقرت محكمة الاستئناف عقوبة أخرى بالسجن شهراً واحداً أصدرتها ضدها في 10 ديسمبر/كانون الأول 2012، محكمة جنح ابتدائية "لدخولها منطقة ممنوعة" (ميدان الفاروق، دوار اللؤلؤة سابقاً). وقد قضت زينب الخواجة بالفعل ثمانية أيام من هذه العقوبة قبل أن يطلق سراحها انتظاراً للاستئناف. وما زالت زينب الخواجة تواجه محکمات أخرى.

نرجوكم الكتابة فوراً باللغة العربية أو الانجليزية أو بلغتكم :

- معربين عن مخاوفكم الشديدة من أن زينب الخواجة قد تكون سجينه لمجرد ممارسة حقوقها في حرية الرأي والتجمع والتجمهر، وحاثين السلطات البحرينية على إطلاق سراحها فوراً دون قيد أو شرط؛
- حت السلطات البحرينية على السماح لها بالاتصال الفوري بمحاميها وأسرتها.

نرجو إرسال مناشداتكم قبل أول أغسطس / آب 2013 إلى:

الملك
الشيخ حمد بن عيسى الخليفة
ديوان جلالة الملك
ص. ب. 555
قصر الرفاع، المنامة، البحرين
فاكس: +973 1766 4587 + (كرر المحاولة)
صيغة المخاطبة: صاحب الجلالة

وزير الداخلية
الشيخ راشد بن عبدالله الخليفة
وزارة الداخلية
ص. ب. 13، المنامة، البحرين
فاكس: +973 2661 1723
تويتر: @moi_Bahrain
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

كما ترسل نسخ إلى:
وزير العدل والشؤون الإسلامية
الشيخ خالد بن علي بن عبد الله الخليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص. ب. 450، المنامة، البحرين
فاكس: +973 1753 1284
[الإلكتروني البريد الإلكتروني](mailto:minister@justice.gov.bh)
تويتر: @Khaled_Bin_Ali
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني
صيغة المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلى ممكناً. هذا سابع تحديث للتحرك العاجل 232/12. لمزيد من المعلومات:
<http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/015/2013/en>

تحرك عاجل

ناشطة قيد السجن تتلقى حكماً آخر بالسجن

معلومات إضافية

زينب الخواجة ابنة الناشط عبد الهادي الخواجة أحد سجناء الرأي. ألقى القبض عليها أول مرة في ديسمبر/ كانون الأول 2011، مع ناشطة أخرى هي موصومة سيد شرف، ثم أطلق سراحها بعد أيام قليلة. ووجهت إليهما تهمة "التجاهر غير القانوني" و "التحريض على كراهية النظام" بعد أن فرقت الشرطة احتجاجاً سلمياً في ميدان خارج المنامة مستخدمة الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت. وعندما ألقت الشرطة القبض عليها كانت هي الوحيدة الواقية في الميدان وظلت جالسة على الأرض. وفي شريط فيديو إخباري عن إلقاء القبض عليها تظهر ضابطتان من الشرطة تضعان القيود في ملابسها وتجرانها إلى سيارة شرطة على بعد أمتار قليلة، بينما ترطم رأسها بالأرض مراراً. وبعد إطلاق سراحها، أخبرت زينب الخواجة منظمة العفو الدولية أنه حال وصولها إلى قسم الشرطة، في إحدى ضواحي المنامة، تلقت اللكمات في رأسها كما تلقت الركلات. أما موصومة سيد شرف فركلت مراراً وبصقوا عليها.

وآخر مرة قبض فيها على زينب الخواجة كانت في 27 فبراير/شباط 2013. وفي هذا اليوم أكدت محكمة الاستئناف عقوبة سجنها لمدة شهر "لدخولها منطقة ممنوعة" (أنظر أعلاه - دوار اللؤلؤة). وقد قضت زينب الخواجة بالفعل ثمانية أيام من هذه العقوبة قبل أن يطلق سراحها انتظاراً للاستئناف. وفي اليوم التالي، حكمت عليها محكمة استئناف المنامة بالسجن ثلاثة شهور بتهمة "التعدي على أحد الضباط"، على الرغم من أنها قد سبق تبرئتها من هذه التهم في 2 مايو/ أيار 2012. ومنذ ديسمبر/ كانون الأول 2011، ألقى القبض على زينب الخواجة ثم أطلق سراحها عدة مرات.

من بين التوصيات التي قبلتها البحرين في تقرير المراجعة الدولية الدوري لعام 2012، تلك التي تناشد الحكومي إلغاء القيود على المدافعين عن حقوق الإنسان. إلا أن هؤلاء المدافعين وسائر النشطاء في البحرين ما زالوا منذئذ، هدفاً للتحرش والقبض عليهم بل وسجنهم بسبب أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان. وبعد عامين من اتفاقيات البحرين، ومن خلال الضجة المصاحبة لما أعقبها من إصلاحات، ما زال سجناء الرأي، ومن بينهم بعض المقبوض عليهم بل وسجنهم بسبب أنشطتهم خلف القضبان وما زالت الحقوق في حرية التعبير والتجمع والتجاهر منتهكة. وفي الشهر الأخير، لم يفرج عن سجناء الرأي بل سجن المزيد من الأشخاص لمجرد جرائمهم في التعبير عن آرائهم، سواء عن طريق التويتر أو من خلال مسيرات سلمية. إن المحاكم البحرينية، فيما يبدو، أكثر اهتماماً باتباع خطى الحكومة من تقديم العلاج لجميع البحرينيين وتأكيد سيادة القانون.

إن اللجنة البحرينية المستقلة لقصي الحقائق تم تشكيلها بموجب الأمر الملكي الصادر في 29 يونيو/ حزيران 2011، قد كلفت بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة باحتجاجات 2011 وكتابة تقرير عنها. وعند صدور تقرير اللجنة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، ألمت الحكومة نفسها علانية بتنفيذ التوصيات التي ترد في التقرير. ذكر التقارير ردود الحكومة على احتجاجات

الجماهير ووثق انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق. ومن بين التوصيات الأساسية في التقرير، مطالبة الحكومة بمحاسبة كل المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، التي تشمل التعذيب والاستخدام المفرط للقوة، وبإجراء تحقيقات مستقلة في ادعاءات التعذيب.

غير أن كثيراً من تعهدات الحكومة لم تؤت حتى الآن. إن إنشاء اللجنة البحرينية المستقلة لتصنيف الحقائق والتقرير الذي وضعته قد اعتبرها مبادرة رائدة لكن بعد مرور أكثر من عام على ذلك، فإن عدم رغبة الحكومة في تطبيق التوصيات الأساسية للتقرير بشأن المحاسبة قد أخل بالوعد بإصلاح فعلي؛ وهذا التلاعس يشمل: فشلها في إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة وشفافة في إدعاءات التعذيب وسائر صنوف المعاملة السيئة؛ والاستخدام المفرط للقوة؛ والملاحقة القضائية لجميع من أصدروا الأوامر بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. لمزيد من المعلومات انظر: البحرين: إهمال قضايا الإصلاح وتشديد القمع.

<http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/062/2012/en>.

لمزيد من المعلومات عن تحرك عاجل: Index: MDE 11/020/2013 12/232 البحرين التاريخ: 20 يونيو/
حزيران 2013